نحو استراتيجية عربية لنشر المصطلح الموحّد

الأستاذ صالح بلعيد.

جامعة تيزي وزو

المقدمـة: أبـدأ مـداخلتي بتـذكير القـرّاء بمـا تقـرّر فـي مـؤتمر التعريـب الثالـث المنعقد بـالجزائر سنة 1973 حيث رأى أنّ "قضية المصـطلح العلمـي لم تنل من العناية في التنفيذ، قدر ما نالت من عناية **في الإعداد والدراسة والإقرار**. وأنّـه إذا كانـت عمليـة المصـطلح عمليـة مستمرّة، فإنّ ذلك يقتضـي ألا يستمرّ الجدل النظري حولها إلـى مـا لا نهايـة. وأنّـه لابـدّ أن يخـرج هذا النقاش النظري إلـى مرحلـة **التطبيـق** والتجربـة العلميـة، حتـى يكـون استخدام المصـطلح هو الـذي يحقّق امتحانـه والحكـم عليـه" وهذا سنة 1973، فكيـف الحـال بعد مـرور 31 سنة وذات المشكل قـائم، ومـا زلنـا نقتـرح نفس الحلـول التي قُدمت منذ أزيد من 50 سنة، ومن يتّصفح الكتب المعاصرة يلفى نفس الحـديث يتكـرّر عـن المصـطلح، فلقـد مـرّت عقـود علـى هـذه الاقتراحـات والتوصـيات، فلـم نصـل إلـى مـا يمكـن أن يوصـف بقاعـدة متواضـعة مـن المصـطلحات المتّفـق عليهـا، وإنّ كثـرة الـدعوات إلـى توحيـد المصـطلحات يوحي للأجنبي بأنّ اللغة العربية الواحدة أضحت لغات، والمصطلح الواحد

صار مصطلحات. علماً أنّ كماً معتبراً من المصطلحات قد وُضع، ومنهجيات أُسديت، ولكن أين محالُها من **التطبيق!** وأين التزامنا بما نقرّر!

في نفسي شيء أرغب البوح به، فما أحوجنا إلى خطاب واقعي حول المصطلح العلمي، إنّ المشكل لا يكمن في وضعه، بل في **تعريب التعليم العالي** وفي **نشر المصطلح** الذي أحسبه عالة على الوطن العربي إنتاجاً. وهنا أسأل **أين مسؤولية المجامع، واتّحاد المجامع، والمؤسّسات المصطلحية والجامعات العربية، وكلّ المؤسّسات العاملة على وضع المصطلح، وأين استراتيجياتها الكفيلة بإيصال سفينة تعميم استعمال اللغة العربية إلى شاطئ الأمان عن طريق تعميم المصطلح المنتوج.** وأين مسؤولياتها في نشر الوعي المصطلحي بين صفوف الأساتذة والطلبة؛ بتوفير و**نشر** المعاجم التخصّصية والنشرات والمجلات والدوريات التي تعنى بالمصطلح العلمي. وأين مسؤولياتها في إثراء مكتبات الجامعات بكلّ ما يصدر من معاجم متخصّصة ومجلات ونشرات ودوريات ذات اهتمامات بالمصطلح العلمي. ولكن ما دمنا نتردّد في تعريب التعليم العالي، فلا تسأل عن المصطلح عامة، وما دمنا لا نهتمّ بمستقبل الطفل العربي ونخصّص مشاريع لتطوير لغته، فلا نسأل عن المصطلح العلمي. أليس مؤسفاً أن تعجز اثنتان وعشرون دولة عربية بمختلف ما لها من إمكانيات بشرية ومادية عن وضع المصطلح العلمي و**نشره** على نطاق واسع.

إنّ مشكل المصطلح العلمي لا يكمن في منهجية وضعه، فلدينا منهجيات رصينة، ويكفي أن نعتمد تلك المنهجية العلمية التي انبثقت عن ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية التي نظمها مكتب تنسيق

التعريب في الرباط 18–20 شباط (فبراير) 1981، وهي منهجية أبانت عن نتائج ممتازة في وضع المصطلح العلمي، فنحن لا نفتقر إلى منهج علمي لصياغة المصطلحات، بقدر ما نفتقر إلى منهجية **نشرها** في ضوء حاجاتنا المعاصرة، فإذا نظرنا في أعمال المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) لا نجد **استراتيجية** تعمل على نشر المصطلح الموحّد، كما لا نجد تخطيطاً لغوياً دقيقاً يراعي كيفية نشر هذا المنتوج الكبير الذي بقي بين دفات المعاجم وفي رفوف المكتبات، ولا نجد **استراتيجية** تحدّد وسائل العمل ومتطلّباته، وتشير إلى اتّجاهات التخطيط ومساراته قصد إحداث نقلة نوعية تجاه ما ينتج، ولا نجد **استراتيجية** معنية بالمستقبل؛ فيها بدائل جديدة وقابلة للتطوّر حسب المستجدات، ولذلك فإنّ التحدّي الذي يواجه العربية في المرحلة الراهنة يتمثّل في **نشر** هذا **الكمّ التخمة** الذي نجده منثوراً في كثير من المؤلّفات. ومن هذه المقدمة أنطلق لتحليل الموضوع الذي تتوزّع محدّداته كما يلي:

أولاً: هل أزمة المصطلح العلمي في منهجية وضعه؟ وهل تكمن **أزمة** المصطلح العلمي العربي في **عدم وجود المنهجية** العلمية لدى علمائنا أو مؤسّساتنا المصطلحية؟ أقول: لدينا منهجيات[1] وكلّ منهجية تتضح بما فيها؛ بعضها متقاربة وبعضها متباعدة، وهذا شيء طبيعي، ويدلّ على النشاط العلمي والتقني في كلّ لغة مفعمة بالحياة، وينتشر استعمالها في رقعة كبيرة

1. أشير هنا إلى بعض المنهجيات الفردية، وهي تتقارب في كثير من أبعادها: منهجية محمد شرف. منهجية مصطفى الشهابي. منهجية أحمد عيسى. منهجية حسن حسين فهمي. منهجية أحمد شفيق الخطيب. منهجية جميل الملائكة. منهجية محمد يوسف حسن. منهجية محمد رشاد الحمزاوي...

من الأرض، واللغة العربية من بين هذه اللغات المفعمة والمنتشرة على مستوى عالمي، إضافة إلى ما لها من خصائص، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. المصطلح العلمي مشكل كلّ اللغات.
2. اللغة العربية لا تتطوّر بسرعة، ولا تضع المصطلح العلمي بسرعة، لما لها من خصائص.
3. البعد الحضاري، والنشاط العلمي السابق للغة العربية.
4. الامتداد الجغرافي للعربية بين قارتي إفريقيا وآسيا، فيتلاغي بها حوالي ثلاثمائة مليون عربي.
5. الامتداد الإسلامي؛ فالعربية تستعمل من أكثر من مليار مسلم في العالم.
6. عدم وجود عاصمة لغوية تحميها.
7. كثرة المجامع والمؤسّسات العربية والمحلية.
8. اختلاف الأرضية المعرفية لدى واضعي المصطلحات، وتعدّد أذواقهم.
9. العمل الفردي لا الجماعي.
10. غياب صيغة **التزام وإلزام** بما تقرّه المؤسّسات المصطلحية في هذا المجال.

أمام هذه الأمور وغيرها، لابدّ وأن يظهر الخلاف في منهج وضع المصطلح وفي استعماله، ولذا لا يجوز قياس اللغة العربية باللغة الفرنسية مثلاً التي لها جزر محدّدة خارج وطنها، ولها عاصمة تحميها ولا يمكن قياسها باللغة الكورية التي لها حدود ضيّقة، فهي جزيرة لغوية، فمن السهولة الاحتفاظ بالمصطلح الواحد، كما يمكن أن تحصل المتابعة في كلّ قرار يُؤخذ. فالمسألة بالنسبة للعربية أعمق فهي لصيقة بمنظومة اجتماعية كبيرة

يصعب الفصل فيها، لصيقة بالوطن العربي الكبير، ولكن لا أرى أنّ هذا الامتداد للوطن العربي يشكّل قضية لو رسمنا استراتيجية **ترويج وتنقّل واستعمال المصطلح**.

ثانياً: هل أزمة المصطلح العلمي في تعدّد اتّجاهات صنّاعه؟ نعرف أنّ المصطلح العلمي العربي يقوم على صناعته علماءٌ مختصّون ولهم دراية وافية به، ولكن نجد هؤلاء الصنّاع لا تحكمهم منهجية وضع المصطلح بشكل علمي جيّد، فراح كلّ واضع يتعصّب لاتّجاهه، ممّا خلق تذبذباً في وضعه، ويمكن إجمال هذه الاتّجاهات فيما يلي:

1.2. اتّجاه تاريخي: يتعصّب للمصطلح التراثي، ولا يهمّه ما يصدر في الغرب، ويرى أنّ العربية قادرة على الوفاء باحتياجاتنا المعاصرة، كما كانت في السابق، فلا خروج عن المصطلح التراثي، وكلّ خروج فهو عقوق، وأنّ استعمال مصطلحات التراث واجب ديني. فانطلاقاً من هذا يدافع أصحاب هذا الاتّجاه عن المعالم القديمة الكبرى التي ترسّخت بواسطتها المصطلحات العلمية آنذاك، وتحكّمت دلالاتها، وبخاصة عاملي الاشتقاق ومرجعية السماع؛ اللذين استُغلا في أبعادهما الكبرى، ويركّز على طواعية العربية في مجالات الاشتقاق[1]. ولعلّ فِعْل القدامى في توليد المصطلحات باستغلال الاشتقاق الصغير وحده يعطينا عبرة بأنّ اللغة العربية قادرة على العطاء المصطلحي؛ حيث الأصل الواحد يولِّد عدة فروع لغوية، وكذا الاقتراض اللغوي، وترقية الألفاظ العامية المعبّرة، وكذا ما قيس على كلام

1. أحمد شفيق الخطيب "حول تطوير منهجية **وضع** المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 154-158.

العرب جزء لا يتجزّأ من لغتهم، فعومل المعرّب المنقول معاملة العربي الأصيل، ولم يلجؤوا إلى النّحت إلا لضرورات علمية. وفي الأخير يعزو هذا الاتّجاه مشكلة وضع المصطلح إلى **عدم تمثّل وسائل التراث بكلّ ما تملكه العربية من خصائص.**

2.2. اتّجاه إلغائي: ويرى بأن نتصرّف بكثير من الشجاعة، ونقول بأنّ العربية الآن لا تفي بالحاجات المعاصرة أمام التطوّر السريع، ، ونقرّ بأن العربية الآن ضعيفة مصطلحياً وتعيش على المصطلح المستورد، فالأحرى أن تُهجر في كثير من أبعادها باستثناء عاملين يفيدان في تكييف واستقبال المصطلحات الغربية، وهما: **التعريب والترجمة**[1] لأنّهما يعملان على الإسراع في نقل العلوم، فلا **ضير في التعريب كلما مسّت الحاجة إليه.** ويرى هذا الاتّجاه بأنّ العرب الأوائل لم يتحرّجوا من **التعريب** بعد صوغ المعرّب في صيغة تتّفق مع الأوزان الصرفية العربية المعروفة حتى يتلاءم مع الذوق العربي، وإنّ من أحد معاني التعريب هو: **استعمال اللفظ الأجنبي بناء على مقاييس اللغة العربية المرنة.** وأما **الترجمة** فيعطيها أهمية باعتبارها عملاً إبداعياً يتطلّب مهارات وتدريباً مكثفين، فيقتضي التعرّف على المصطلح في لغته الأصل قبل وضع ترجمته، وبذلك يسهل تحديد المعنى المقصود، ويُصاغ بصيغة تحمل معنى واحداً مستساغاً. وفي الأخير يؤكّد قضية التعريب والترجمة بأنّهما وجهان لورقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما؛ لأنّ المصطلح ينال مكانته بالتعريب أو بالترجمة.

---

1. ينظر مقالة لصاحب الكتاب "قراءة في محاور ملتقى المصطلح" مجلة الملتقى. تلمسان: 18–20 آذار (مارس) 2002.

3.2. اتّجاه معتدل: يعمل على تحاشي الفجوة بين الاتّجاهين، فهو معتدل فيقرّ من جانب بدور هذه اللغة فيما مضى، ومن جانب آخر يراجع مصداقيتها الحالية في إنتاج المعرفة مصطلحاً وخطاباً، ومدّ الثقافة الإنسانية بهما وفق أفضل الظروف، ولهذا لا يرى مانعاً من وضع المصطلحات بالاستعانة بكلّ الوسائل اللغوية المرنة التي تتمتّع بها العربية، لامتلاكها غزارةً خاصة بوسائلها الداخلية، كما تملك القدرة على التعامل بمرونة مع المستجدّات، ولكنّه يؤكّد ضرورة توسيع قنوات استقبال المصطلح أمام التدفّق المعاصر، بالحرص على إيجاد الوسائل العصرية والصيغ الكفيلة باستقبال الوافد من المصطلحات وتمثّله، فلا مانع عنده أن ننسخ بعض المنهجيات إذا لم تكن تستجيب للوضع الحالي، طمعاً في وحدة المنهاج لوضع المصطلح العلمي العربي الموحّد، ويؤكّد حقيقة المشكل في غير الوضع، فهي في **إشاعته وتوحيده واستعماله.**

نقد أفكار الاتّجاهات الثلاثة: وهكذا يتبدى لي بأنّ الاتّجاهات الثلاثة تدور بين **أصالة وتطرّف واعتدال،** وهذا الأمر يؤدّي إلى التخالف في القضية وهي مسألة مرفوضة، فما حصل هذا عند قدمائنا؛ حيث طلبوا المصطلح فيها ووجدوه مطواعاً، ولم تكن هناك مؤسّسات، وكان موضوع المصطلح مقروناً بالتعريب والترجمة. ولقد كان التعريب مورد إغناء لا ينضب، وجسراً يمتدّ بين العالم العربي وسائر العوالم الأجنبية، ووسيلة انفتاح على العالم. ولكن يجدر بنا أن نضع في الاعتبار أنّ مسألة المصطلح تتحكّم فيه العادة، والعبرة للمصطلح الغالب والشائع لا النادر، ومن هنا كان الأفضل لو يستمد المصطلح من **اللسان الجماعي،** وهذا

بتـرك القـديم علـى قدمـه مـا كـان صـالحاً، والحـرص علـى اسـتعمال المصطلحات المعاصرة السهلة والميسّرة، والبعد عن الألفاظ المتقعّرة القديمة والحديثة. ومن الضروري كذلك أن ترافق مجالات وضع المصطلح نشاطات تعريبيـة لتهيئـة مسـتلزماته، وتكـون أولويـة الوضـع للمصـطلح المتحـرّي مـن التراث، ولا نغلق عيوننا على المصطلحات الغربية فهي نافذتنا على الخارج.

ومهمـا انتقـدنا هـذه الاتّجاهـات الثلاثـة لا نجـد اسـتراتيجية وضـع المصـطلح، وكـأنّ المشـكل فـي العربيـة يعـود إلـى وضـعه وكفـى، ويتناسـى هـؤلاء بـأنّ المشـكل الآن لا يكمـن فـي الوضـع بقـدر مـا يعـود إلـى **غيـاب استراتيجية لغوية رشيدة تعمل على تعميم استعمال العربيـة وكيفيـة نشرها في الداخل وفي الخارج**، وهكذا تتبيّن لنا الحاجة القصوى إلى سدّ هذه الثغرة في سياستنا اللغوية، فمن العبث إضافة مصطلحات جديدة قبل العمل على **نشـر** مـا هـو موجـود، أو تنقيحـه أو علـى الأقـلّ مراعـاة إمكانيـات قبـول المصطلح الموضوع.

ثالثاً: هل الأزمـة فـي وضـع المصطلح من قبل المجـامع والمؤسّسـات العلميـة؟ تنصّ قوانين ونصـوص المجـامع علـى بـذل الرعايـة للمصـطلحات والعناية بها، وتوجيه مجهوداتها عن طريق وضعها ونقلها وتعريبها ونشرها، واتّخاذ خطّة عامـة، أو مبادئ كبرى لوضـع المصـطلحات، ومـن خـلال هذه التوجّهات الكبرى، وضعت المجامع خططاً لصياغة مصطلحاتها، واجتهدت في إعطاء المصطلح صبغته العلمية باللغة العربية، بتوظيف طرائق الوضـع المختلفـة، ولا نحتـاج إلـى إعـادة المنهجيـات العديـدة التـي أعـدّت فـي هـذا المجال.

وإنّ التعليق الذي يمكن الإدلاء به على هذه المنهجيات المجمعية، تقوم على الأسس الكبرى السليمة بل تعمل على تحديد منهج دراسي لساني بتحديث الرؤى الموجّهة للدراسات القديمة لربط الماضي بالحاضر، وبالتالي وضع تصوّر منهجي للمصطلحات اللاحقة. ولكنّي أقف عند الحديث عن المصطلحات العلمية عند مؤسّسة تنسيق المصطلح؛ وأعني **مكتب تنسيق التعريب** الذي له صولات علمية متميزة، باعتماد منهجية معاصرة لا تلغي التراث، لكنّه لا يعتمده أساساً في تعامله، ولذا فقد بنى مبادئه الكبرى على الخطوط التالية:

أ. مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

ب. مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ت. اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ث. تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كلّ حقل.

ج. إشراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات[1]".

وهذه المبادئ خرجت من المراحل الثلاث التي كان يعتمدها، وهي:

المرحلة الأولى: وفيها مراسلة الدول العربية والمؤسّسات لتوافيه بما يتوفّر لديها من مصطلحات في مجال ما ثمّ تنسّق المادة ضمن قائمة ثلاثية اللغة وتُعقد ندوة لدراسة المشروع مصطلحاً مصطلحاً.

---

1. جواد حسني سماعنه "منهجيات **وضع** المصطلح العلمي العربي وتوحيده" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995 مكتب تنسيق التعريب، العدد 40، ص 13.

المرحلة الثانية: وفيها يُكلّف المكتب خبيراً بإعداد ورقة عمل مستأنساً بما صدر في هذا المجال عن المؤسّسات والمجامع، مع التقيّد بمنهجية المكتب، ويُعهد المشروع إلى خبير متخصّص في العلم والمراجعة والتدقيق، ويرسل المشروع إلى الجهات العربية المختلفة لإبداء الملاحظات.

المرحلة الثالثة: وفيها تُعقد دورة خاصة للنظر مرة أخرى في المصطلحات المعدّة، وتُقدّم الملاحظات والتصحيحات، ويتمّ توحيد المصطلحات في مؤتمر التعريب.

وبهذا المنهج العلمي والمتميّز، بنى منهجية وضع المصطلح العلمي بصورة جيّدة في ندوة الرباط 18-20 شباط (فبراير) 1981م، ومن أُسس تلك المنهجية اعتماد طرق الوضع من **مجاز واشتقاق وتعريب ونحت** عند الضرورة، وتفضيل الفصيح المتواتر على المعرّب، وتجنّب الكلمات العامية، واختيار الصيغة الجزلة الواضحة، والكلمة التي تسمح بالاشتقاق، والكلمة المفردة على المركّبة، والدقيقة على العامية، والمرادف الذي يقرب من مفهوم الجذر الأصلي...الخ[1]". وإنّي أنوّه بالجهود المتميّزة للمجامع والمؤسّسات، والتي لم تترك باباً من أبواب وضع المصطلحات العلمية إلا وعالجته، ويمكن التذكير بكثير من أبعاد اختيار المصطلح:

* وضع المقابل بعد الرجوع إلى المعاجم القديمة والحديثة، وإلى كتب التراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثة: العربية والأجنبية.

---

1. محمد رشاد الحمزاوي "المنهجية العربية **لوضع** المصطلحات من التوحيد إلى التنميط" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1986، العدد 24، ص 45.

* ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول اللفظ اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

* لا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ دقائق المعنى.

* رفض الترادف في المصطلحات العلمية.

* الترجمة الدلالية المباشرة، واستخدام المجاز.

* إذا تعذّر إيجاد مصطلح عربي يُلجأ إلى التعريب.

* تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربة، وعدم تقييدها.

* توخّي وضوح الدلالة وتجنّب الإبهام.

* توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم.

* ضرورة وضع تعريف موجز لكلّ مصطلح عربي إمعاناً في تحديد الدلالة.

* مراعاة صلات الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنوي بين المصطلحات.

* تقدّم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.

* تقدّم الكلمة الكثيرة الدوران على النادرة، والكلمة المنسجمة الحروف على المتنافرة.

* تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعرّبة.

* اعتماد تعريف المصطلح عند دلالته على معنى خاص.

* تجنّب استخدام العامية وخاصة المحلية أو الإقليمية.

* تقدّم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.

* استعمال المصطلح الأجنبي لضرورات قاهرة.

* الالتجاء إلى النّحت عند الضرورة العلمية[1].

نقد جهود المؤسّسات: رغم الجهود والأفكار التي أنتجت كمّاً معتبراً من المصطلحات والتي نشرها كلّ مجمع الذي قدّم تُخمة مصطلحية، ومع كل ما سُجّل من توصيات في مختلف مؤتمرات التعريب، أو ما أقرّ من مبادئ في المجامع اللغوية والمؤسّسات المصطلحية، ظلّت معيقات المصطلح العلمي قائمة وظلّ الاختلاف يشتدّ، فهل لا مخرج من هذه الأزمة. أقول **إنّ الحلّ بيدنا إذا عالجنا النقائص التي علقت بهذه المؤسّسات:**

1. عدم اتّباعها منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوليدها: لقد غلب الخلط بين وسائل الوضع وتقنيات ترجمتها، ومناهج التوحيد والتقييس[2] وحصل عدم التفريق بين التوثيق وتوحيد المصطلح، أضف إلى هذا غياب التنسيق الذي يعمل على التقليل من التشعّب في الرأي والتشتّت في الجهد.

2. اعتماد الجانب النظري: إنّ الروح النظرية لا زالت طاغية، وتنحصر داخلها المبادئ الكبرى لوضع المصطلحات، ومن هنا بقي المصطلح يُراوح مكانه، فلم يجد أرضية تطبيقية تتناسب وواقعه، إلى جانب الروح العفوية، وهذه الروح لا تصلح في كلّ الأحوال، ويتمثّل لنا ذلك في

1- وبالنسبة للنّحت فإنّه لم يعتمد بالشكل الذي يعطيه أهمية، فوضعته المؤسّسات المصطلحية في آخر المطاف، ويمكن اللجوء إليه بعد تعذّر كلّ الوسائل الممكنة لصياغة المصطلح، "ففي إحصاء أجراه الأستاذ وجيه عبد الرحمن شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب في الفيزياء والنفط والطبّ، مداخلها تزيد عن أحد عشر ألفاً، لم يجد سوى ثلاثة عشر مصطلحاً صيغت بالنّحت[1]". ويمكن القول بأنّ واضعي المصطلحات قد احترموا هذا البند، وحاولوا تجنّب النّحت قدر الإمكان.

2. فارس الطويل "نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب العدد 39، ص 227.

المصطلح المتعدّد للهاتف النقّال مثلاً: خلوي/ الجوّال/ النقّال/ المحمول/ الجيبي/ الهاتف النقّال/ اللاسلكي/ الموبايل... فلم توضع ضوابط من البداية، فقد كان متروكاً للمصطلحين، وكلّ يغرف حسب ثقافته، وهذا ما سبّب التباين في الوضع بشكل كبير "فأعتقد أنّ أهمّ ما يتّسم به وضع المصطلح هو طابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، وباكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، وفي مقدّمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات[1]".

3. ظهور نزعة المحلية في بعض المصطلحات: يلاحظ على مصطلحات المجمع المصري والمجمع الأردني تقصير جهدهما أحياناً على المصطلحات المتداولة في مصر والأردن. وهذا ما يعطي صفة المحلية للمصطلح العلمي أو المصطلح ككلّ. وكان أحد أسباب ذلك هو عدم العودة إلى الدراسات الميدانية العربية؛ باعتماد المشهور أو المتواتر في المجتمع العربي وإلى الرصيد اللغوي المشترك.

4. غياب المنهج العام: والذي يدخل فيها البحوث والقرارات والمناقشات التي تتحدّث عن منهجية وضع المصطلحات ومبادئها وقواعدها. وغياب النظرية الخاصة التي تتناول الحقول المصطلحية الخاصة بالبحث والدراسة والتمحيص[2]. وكان المطلوب وضع مبادئ أولية فقط، من مثل التصوّرات الضابطة للمفاهيم، ويُترك باب الاجتهاد مفتوحاً؛ لأنّ معطيات حديثة تظهر،

---

1. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 396.

2. جواد حسني سماعنه "منهجيات **وضع** المصطلح العلمي العربي وتوحيده" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995 مكتب تنسيق التعريب، العدد 40، ص 128.

فلابدّ أن يحصل التطوير بناءً على ما يُستجدّ في الأبحاث اللاحقة ضمن آليات المزيد مما يدرّه سوق الإنتاج من وسائل.

5. عدم توظيف التقنيات المعاصرة: ما زالت المؤسّسات تعتبر المصطلح في بُعده القديم هو اعتماد الاقتراض والمجاز والنّحت والمجاز وكلّ ضروب الاشتقاق، في الوقت الذي قطعت فيه المؤسّسات العالمية أشواطاً كبرى من مثل اعتماد **التعيير والتنميط**، وهذا ما لم تدركه المؤسّسات العربية باستثناء مشروع **راب**[1] الذي أشرف عليه الأستاذ رشاد الحمزاوي، وهو مشروع قديم، إلا أنّه هام جداً وهي تجربة فريدة لأنّها تبرز لنا أهمية استثمار التقنيات المعاصرة في وضع المصطلح وفي نشره.

6- عدم وضع منهجية زمانية للقضاء على معيقات المصطلح: وهي الافتقار إلى الجدول الزماني لعملية التعريب التي تجبر المؤسّسات على وضع المصطلح واستعماله.

رابعاً: هل الأزمة في نشره؟ هنا تكمن الأزمة التي تعمل على وضع حدّ لهذه التخمة الفوضى، وإنّه يتبدّى لي بأنّه حان الوقت لوضع استراتيجية نشر المصطلحات، وهذا يستدعي ما يلي:

1. وضع سياسة لغوية رشيدة: إنّ الوضع القانوني للغة ما لا يكفي لجعلها لغة استعمال حقيقي، ومن هنا تأتي أهمية السياسة اللغوية المصاغة لتقوية التخطيط اللغوي الذي يجب أن يصاحب التطوّر الاقتصادي والاجتماعي، وإنّه حان الوقت بأن نؤكّد وعي جديد بأهمية البحث في

1. رشاد الحمزاوي "المنهجية العربية **لوضع** المصطلحات من التوحيد إلى التنميط" مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب: 1985، العدد 24، ص 41. وينظر: رشاد الحمزاوي: مجمع اللغة العربية تاريخه وأعماله/ العربية والحداثة/ الفصاحة فصاحات.

القضايا اللغوية للعربية في العصر الحديث، وأن نخطّط لسياسة لغوية مصطلحية تتموقع في إطار تركيبة من الأهداف يشكل مجموعها تجسيداً لسياسة معيّنة للغة، وهذا التخطيط يمثل تحسين جودة اللغة وإصلاحها، وتعليمها لغير الناطقين بها، وتدريس اللغات الأجنبية، وتنمية اللغات المحلية، فنحن أمام خيار سياسي يجب أن يوفر:

- التشريع الثقافي والإعلامي في نشر المصطلح الموحّد.
- دعم المؤسّسات أدبياً ومادياً لإنجاز مشاريع تعريب الكتب.
- إعداد القوى المؤهّلة القادرة على القيام بعملها جيّداً.
- مؤسّسة مرجع.

وهذا بعد بناء سياسة لغوية تراعي، مسح الحاجات، وتحديد الأهداف، وتوفير الوسائل اللازمة لذلك وتنفيذ الخطة، ثمّ تقويم النتائج.

2. القرار السياسي الملزم: أعرف سلفاً بأن صدور القرار السياسي الملزم يلاقي بعض الصعوبات وسوف نعاني بعض ردّ الفعل، ولكن سيكون المخرج من النفق، ومن دورة الأماني والتنظير إلى تحقيق كلّ ما كنّا قد خططناه. لقد سبق وأن وضعنا قوانين وشرعنا وقرّرنا، ولكن دون جدوى، فالأمر يعود إلى القرار السياسي الملزم، كما سبق وأن جرّبنا ترك الأمر على عواهنه لم تأت النتائج المنتظرة، بل تدهورت الأوضاع، ومن هنا فإنّ اتّخاذ القرار ومتابعة تنفيذه أثمر عن نتائج طيّبة، وإنّ المعطيات الحالية تستدعي استحصال القرار السياسي الملزم **لتوحيد المصطلح ونشره،** وفق سياسة موحّدة في الوضع والتقييس والاختيار الدقيق المتّفق عليه، ثمّ تأتي مرحلة التقيّد بما يصدر عن مكتب تنسيق التعريب، باعتبارها المؤسّسة

الوحيدة التي تعمل على تنسيق كلّ المنتوج المصطلحي. ولا أعتقد أنّ هذا الأمر صعبٌ أو مستحيلٌ، إذ يستلزم تحديد مهام كلّ مؤسّسة ضمن **استراتيجية** عربية شاملة ملزمة، ويتعلّق الأمر على قرار الجهة العليا في الدولة ليكون فعل المجامع والمنظمات والمكاتب قادراً على التأثير، ومعترفاً بها للاتباع في جميع الجامعات، مع إلزام معدي الكتب بتوظيف المنتوج المصطلحي، إدراكاً مني أنّ التعليم هو الركن الأساس في عملية توحيد ونشر المصطلحات، وكذلك "يتطلّب من ساسة الدول العربية وقادتها دعم ما وصل إليه العلماء واللغويون والمجامع والجامعيون من نتائج، وتطبيق ذلك ليس بشكل مبعثر، لكن بشكل موحّد على الصعيد العربي[1]".

3. توحيد المصطلح قبل نشره: تلعب اللغة دوراً أساسياً في عملية التنمية الروحية والاجتماعية والعلمية، وهي وسيلة من وسائل توحيد الأمة فكرياً وسياسياً، وفي هذا المجال نجد المصطلحات الموحّدة تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتحقّق الاستمرار، كما تقوم بمهام متعدّدة، فهي أداة وعي الإنسان بنفسه وبعصره وتشكيل مستقبله. ولقد بذلت جهود معتبرة من أجل توحيد منهجية علمية تعتمد لصياغة المصطلح العلمي وصناعته، وخرجت منهجيات، ولا يمكن نكران أنّ تلك المنهجيات أغنت اللغة العربية بوافد من المصطلحات العلمية، حيث كانت النيّة بأنّ وحدة المصطلح يعني توحيد اللغة العلمية بمصطلحاتها ورموزها، كما يعني تعريب العلم، ولكن بقيت **استراتيجية نشر المصطلح الموحّد غائبة** رغم الإقرار بها في المؤسّسات العاملة في هذا الاختصاص، ويمكن الاحتجاج في هذا المجال بما أقرّته

1. محمد مجيد السعيد "دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1987، مكتب تنسيق التعريب، العدد 29، ص 148.

ندوة حول (تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته) بالتنسيق المشترك بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب) ومجمع اللغة العربية الأردني في رحاب المجمع بعمان أيام: 6-9 أيلول (سبتمبر) 1993م، ونشرت الأعمال في مجلة اللسان العربي للمكتب، العدد 39 لعام 1993، وأشيد بجهد الندوة المتميّز، وما قدمه من إضافات في مجال منهجية وضع المصطلح، وما نصّت عليه من توصية فيما يتعلّق بنشر المصطلح الموحّد:

"- العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم، وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها، فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتّفق عليها مجمعياً.

- العمل على عقد اتّفاقية أو معاهدة على مستوى الجامعة العربية لحماية حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين عموماً. فقيام هذه الاتّفاقية سيشجّع حركة التأليف والترجمة في مجالات العلوم، وسيكون له أثر طيّب في العمل على توحيد المصطلحات وإشاعتها بين الأقطار العربية.

- تعميم تجربة مجمع اللغة العربية الأردني بين بقية المجامع، في ترجمة أمهات الكتب العلمية بأقلام علماء متخصّصين ذوي خبرة عالية في فن الترجمة، وفي وضع اختيار المصطلحات المناسبة. ولا شكّ في أنّ تعميم هذه التجربة سيكون له أثر كبير في العمل على توحيد المصطلحات، وتعجيل إشاعتها في أنحاء الوطن العربي، طالما كان الالتزام تاماً في هذه الحركة بمقررات مؤتمر مجمع القاهرة السنوي وقراراته بشأن المصطلحات

العلمية ومنهجية وضعها، مما يتيسّر في مجاميع المصطلحات والمعاجم المتخصّصة الصادرة عن مجمع القاهرة.

– العمل على زيادة فعالية اتّحاد مجامع اللغة العربية[1]".

ويبدو لي أنّه ليس من الضرورة التعليق على أنّ الداء في المصطلح يكمن في النشر لا في الوضع.

4. التوظيف: إنّ المصطلح ليس مجرد وضع، بل كلمة لابدّ من أن تستعمل وأن يجرب استعمالها؛ فهناك كثرة وتعدّد للاستعمالات، وهي ظاهرة طبيعية تستدعي غربلتها بعدما توضع على محكّ الاستعمال. إنّنا محكومون **بمنظومة اجتماعية قومية** علينا أن نجاريها ضمن أرضيتنا المعرفية، وإنتاجنا العلمي، وما يستعمل، كما أنّ **التداول** هو الذي يرسّخ المصطلح ويعطيه دلالاته، ويغربله ويُبقي الصالح منه، وينبذ النافر، فهو الإكسير الذي يمنحه الدوام. وإنّ الاستعمال لا يأتي عفواً، فكان يحتاج إلى تواجده في الكتاب المدرسي والجامعي وهو سلّته التي يتغذّى بهما، وحياته في الاستعمال، وعن طريقهما يكون ما يكسبه الدارس تمثلاً فإبداعاً لا ترديداً فقط. مثلما أنّ عملية التعريب ليست عملية حِرَفية يتمّ بموجبها إدخال كلمات أعجمية في اللغة العربية، بل في التوظيف والممارسة والإبداع في دورة الكلام. وهكذا فإنّ الاستعمال يجعل المصطلح موحّداً تلقائياً، **والنشر سبيل من سبل الاستعمال.** ومن هنا تأتي ضرورة وضع **استراتيجية نشر المصطلح** الموحّد، بالتعاون مع المجامع والمؤسّسات اللغوية والعلمية

1. محمد يوسف حسن "في تمكين العربية من الأداء العلمي وصياغة المصطلحات الحديثة، وسبل إشاعتها" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1995، مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 45–46.

ومنظمة المواصفات، كلّ في اختصاصه الدقيق، لإحداث تقارب عربي– عربي يؤدّي بنا إلى التفاهم العلمي، ومن المؤسف أن نقول إنّ مكتب تنسيق التعريب في مؤتمراته التعريبية العشرة أنجز معجمات كثيرة والحصول عليها أمر متعذر، ومن المؤسف كذلك بأن نقرّ بأنّنا نعيش سنة 2004م ولم تدخل هذه المؤسّسة مصطلحاتها في منظومة الشبكة الدولية للمعلوميات، أو نسخها على مستوى CD-ROM.

ويقول المصطلحي علي القاسمي "غير أنّنا نلاحظ على جهود مكتب تنسيق التعريب الجبّارة ملاحظتين أساسيتين: أولاهما عدم توفر الالتزام الفعلي باستخدام المصطلحات الموحّدة في الكتب المدرسية التي تعدّها وزارات التربية والمعارف والتعليم، على الرغم من أنّ المكتب يزوّد هذه الوزارات بمعاجم المصطلحات الموحّدة، وإنّه أنشأ مؤخراً وحدة لمتابعة استخدام المصطلحات الموحّدة في المناهج المدرسية. وثانيهما أنّ المكتب – بسبب إمكاناته المحدودة وخطّته المرسومة– انصرف إلى توحيد المصطلحات العلمية دون المصطلحات الحضارية[1]".

وبعد هذه الحلول المبدئية **لتوحيد المصطلح ونشره**، تأتي مسؤوليات أخرى تقع على عاتقنا وعلى المؤسّسات الأخرى، وتحتاج إلى تضافر الجهود، فهي مثل المعركة التي لا يمكن أن يقودها فرد، بل تحتاج إلى تجنيد كلي من أجل الظفر بالنصر، وهكذا يتبدّى لي العمل لاحقاً يكون عبر تكاتف شراكة المسؤوليات الجماعية التالية:

---

1. علي القاسمي "تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحّد" مجلة اللسان العربي. الرباط: 1983، مكتب تنسيق التعريب، العدد 23، ص 51.

1. مسؤولية المصطلحي: وهي مسؤولية ذاتية عليه الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة على العالم في محيط الأخذ والعطاء للوقوف نداً للندّ، وإنّ المرجعية الغربية لا الاستنساخ أكثر من ضرورة في وضع المصطلح بعد تمثّل أصالته العربية، فلا تجديد دون أصالة تربط الحاضر بالماضي، وهذا ما يعمل على تفادي تلك الفجوة التي تفصلنا عن التطبيق. فمن مسؤولية **الاصطلاحي** أن يراهن على الحاضر والماضي في صناعة الرأي العام، وصوغ الوعي الجمعي للتأثير في موقع **القرار السياسي** لمحلّ المصطلحات العربية. وهو البديل الأساس الذي يتركنا لا نتراجع عما أقررناه، ولا نختلف لنشكّل البون الكبير الذي يشتّتنا، وهنا يأتي الالتزام الفردي والجماعي بما اتّفق عليه من قبل المؤتمرات المعنية، وما تصدره المجامع في ما يتعلّق بأمر المصطلح الموحّد وكيفية نشره.

2. مسؤولية الحكومات العربية: تتحمّل الحكومات العربية المسؤولية التاريخية، والقسط الأكبر في هذا اللغة القومية والتي بإمكانها أن تستصدر **القرار السياسي بشأن تعميم استعمالها**، وهذا ما لم تفعله، وصاحب هذا تردّد كثير من الجهات الأخرى الملحقة بتخطيط السياسة اللغوية، وتنظر إلى العربية في الوقت الحالي أنّها لا تستجيب للمعطيات المعاصرة في ميدان الهندسة والطبّ، وأبقت للإنجليزية والفرنسية هذا الميدان. وهنا لا بدّ من تحرّك جرئ لمواصلة تعميم هذه اللغة. وهذا ليس بالأمر الصعب إذا توفّرت شروط العمل للباحثين والأساتذة والطلبة على كلّ المستويات، وكلّ اللغات مرّت بمراحل الضعف، وما أهملت من أهاليها.

3. مسؤولية المؤسّسات اللغوية والمصطلحية: لهذه المؤسّسات دور هام في وضع المصطلح وفي إشاعته، وتتحمّل مسؤولية كبيرة إزاء التطوّر العلمي الذي تتوفّر عليه العربية وبقي مغموراً، كما تتحمّل تبعات روح الانهزامية التي نجدها عند الباحثين بسبب كثرة المؤتمرات؛ والتي تنفق فيها أموال الشعب دون الوصول إلى نتيجة تغيّر الأوضاع، ودون الاتّفاق على منهجية موحّدة. أضف إلى ذلك عدم تشجيع الاصطلاحيين على التأليف والترجمة.

4. مسؤولية الجامعات: إنّ التعليم باللغة القومية أكثر من ضرورة، فلا إصلاح في التعليم العالي إذا أخفقت الجامعة في أداء هذا الدور، ومن هنا يقع أهمية التبصير بأهمية **تعميم استعمال اللغة العربية على الجامعة**، فلا تكوين لهوية ثقافية وحضارية في غياب توظيف اللغة القومية، ولا أفصل بين تعريب المصطلح والتعريب الشامل، فهما ورقة واحدة. ولا يعني هذا نبذ اللغات الأجنبية، بل إنّ إتقان لغة أجنبية أو أكثر مطلب تربوي يجب تجسيده في منظوماتنا التربوية، لكنّه يظلّ التحدّي الكبير قائماً إلى غاية استنبات العلم وتوطين التكنولوجيا عربياً. وفي مجال المصطلح كان على الجامعة أن تقود تيار وضع المصطلحات العلمية عن طريق تبنّي **تدريس مقياس المصطلح**، وتشجيع الباحثين والمؤلفين على التأليف بالعربية، وتشكيل لجان محلية لمتابعة نشر المصطلحات المتّفق عليها، ونشر الرسائل الجامعية ذات الاختصاص العلمي، وتشجيع فرق البحث في المصطلحات، والعمل على التوعية بأهميته العلمية حاضراً ومستقبلاً.

5. مسؤولية دور النشر: إنّ المصطلح العلمي يجد عشّه وغذاءه في الكتاب المدرسي والجامعي، ومن هنا فيشكّل نشر الكتاب العلمي المعرّب أهمية معتبرة في رواج المصطلح أياً كان، وهذا يستدعي المنافسة عن طريق عدّة مستويات، تبدأ بالنوعية والمحتوى، وصولاً إلى السعر، وتعميمه على كافة الوطن العربي، أي السعي لفتح الحدود عن طريق إقامة المعارض، وتعويم سوقه. دون أن ننسى الكتاب الإلكتروني الذي يجب أن يأخذ بعداً آخر في مجال اهتمام دور النشر، وكان عليها العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية، وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم.

6. مسؤولية الفضائيات ووسائل الإعلام: لقد قدّم الإعلام الثقيل جهداً معتبراً، وهذا يتمثّل في بعض الفضائيات الملتزمة التي تعمل على إشاعة اللغة العربية الفصحى، وجهدها مشكور، وهناك فضائيات أخرى تمسخ هذا الجهد، بسماعنا للغات المحكية والمحلية التي لا تعمل إلا على التشتّت والتفرقة. وفي هذا المقام لا يحتاج الإسهاب عن دور هذه الوسيلة في إشاعة المصطلح، بل فَلَها الدور الهام والمعتبر في تداول المصطلح[1]. وحان الوقت لنقول بأنّه يجب استغلال عربسات عن طريق إذاعة برامج تعمل على نشر المصطلح العربي الموحّد.

7. مسؤولية بنوك المصطلحات: إنّنا نتوفّر في الوقت الحاضر على بنوك مصطلحية كثيرة، وعلى مواقع عربية هامة في شبكة الإنترنت،

---

1. صالح أبو أصبع "دور وسائل الاتّصال في **نشر** المصطلح الموحّد وإشاعته" مجلة اللسان العربي. الرباط: مكتب تنسيق التعريب، العدد 39، ص 204.

فالأحرى أن تعمل الجامعات والمؤسّسات على الإفادة منها، ومن الضروري لفت الانتباه إلى دور وسائل الاتّصال، والأحرى في هذا المجال قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية، على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح (أنفوترِم)، فمن خلال مثل هذه الشبكة تتيسّر مجاراة النشاط المصطلحي العالمي، ويسهل إشاعة المصطلحات الموحّدة بين العاملين في هذا المجال في كلّ أنحاء الوطن العربي.

8. مسؤولية مؤسّسات الترجمة: وما ينطبق على مؤسّسات أخرى ينطبق على مؤسّسات الترجمة وهي قليلة في الوطن العربي، ولكن من الأهمية بمكان أن ننوّه بجهد المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف الذي أسدى وما يزال يسدي للغة العربية زخماً من ترجماته العلمية، ويحتاج إلى مدّ المساعدة والعون من قبل الجامعة العربية ومنظمة الألكسو. وهنا أقترح أنّ تختصّ هذه المؤسّسة بقضايا الترجمة في الوطن العربي لتغطية عجز المصطلح العلمي في المقام الأول.

9. مسؤولية التمويل: إنّه لا يمكن أن تحيا اللغة العربية دون الإغداق على حياتها، فلابدّ من جهد عربي في هذا المجال بغية تثبيت وجودها في بلادها، ونيل مساحات خارج بلادها، وهذا بوضع استراتيجية على الآماد الثلاث تراعى فيها احتياجات اللغة وفق الأولويات، وليس من الضروري التذكير بما تقدمه الدول من نفقة على لغاتها، ويمكن التذكير بكندا التي وضعت ميزانية كبيرة لخدمة الفرنسية ضمن استراتيجية بعيدة المدى تحقّق فيها سياسة لغوية تنال

فيها الفرنسية مساحات داخلية وخارجية بفضل التمويل، ويمكن إيراد أهمّ الأدلة عليها:

أ. هناك مكتب حكومي للترجمة يستخدم 1200 مختص لغوي، تبلغ ميزانيته السنوية 85 مليون دولار.

ب. يعمل في مكتب اللغة الفرنسية في كويبك 300 موظف، وتبلغ ميزانيته 14 مليون دولار وتشارك الصناعة في النشاط اللغوي؛ بحيث يبلغ مجموع العاملين فيه ما بين 2-3 آلاف شخص ويصل الإنفاق إلى 3، 5 مليون دولار سنوياً.

ت. هناك لجنة مهمّتها السهر على تطبيق القوانين الخاصة باللغة[1]".

ولا يحتاج الأمر إلى تعليق، لأنّ مسألة الإنفاق على اللغة من حيثيات الأشياء التي يجب أن لا تبخل عليها الأمة العربية.

خامسًا: الخاتمة والاقتراحات: ليس لدينا الوقت للالتفات إلى الوراء، علينا أن نتطلّع إلى مستقبل أفضل، وتتفرّغ عقول علمائنا إلى معالجة قضايا مستقبلية جديدة[2]، ولا أفتي لأقول: إنّ توحيد المصطلحات ونشرها عمليتان متلازمتان، **فمتى انتشر المصطلح عمّ تداوله**، والتداول يغربل ويظهر المصطلح المقبول المستوفي الشروط العلمية، ولكني أؤكّد ضرورة تجسيد **استراتيجية** عربية تصل بالعربية إلى شاطئ الأمان، وإرساء قواعد المصطلح ونشره وإشاعته، وأن

1. محمد ظافر الصواف "التقنيات الحديثة واللغة العربية" مجلة الموسم الثقافي. الأردن: 1987، منشورات مجمع اللغة العربية، الموسم الثقافي الخامس 21 آذار – 18 نيسان 1987، ص 10.

2. علي القاسمي "تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي" مجلة أبحاث لسانية. الرباط: 1997، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المجلد 2، العدد 1، ص 67.

تتّصف تلك الاستراتيجية بالشمولية والعروبية، علماً أنّ تنفيذ هذه الاستراتيجية يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الجامعات في القطر الواحد، ثمّ على مستوى الجامعات العربية، ومن هنا أقترح الآتي:

1. تنسيق جهود المؤسّسات والأفراد في وضع المصطلح العلمي، بغية توحيد المنهجية في بُعدها العام وضرورة الاستفادة من المنهجيات الغربية.

2. جعل مؤسّسة واحدة هي المشرّعة والمرجع في مجال المصطلحات العلمية.

3. إجراء دراسات سنوية حول شيوع وتقبّل المصطلحات وتدارس النتائج.

4. تنشيط لجان التعريب الجامعية وتحفيزها مادياً ومعنوياً، وإشراكها في الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالمصطلح.

5. إقامة دورات للأساتذة الجامعيين في التخصّصات المتجانسة على المستويين المحلي والعربي، يتمّ فيها التعريف بالأبحاث والمصطلحات، وتشجيع الأساتذة بالانخراط في تلك الدورات والإسهام فيها.

6. اهتمام الجامعات العربية بعلم المصطلح، وإقراره على الطلبة ضمن مساقات التدريس.

7. ربط الجامعات ببنوك المصطلحات العلمية العالمية.

8. السعي لاستحداث بنك عربي للمصطلحات العلمية العربية الموحّدة.

9. لا يوظّف المصطلح العلمي إلا إذا صدر عن هيئة التنسيق العربية : مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

10. إيصال نشريات ومجلات ومعاجم المصطلح إلى كلّ قطر عربي.

11. تقبل كلّ الجهات المعنية ما تتوصل إليه المؤسّسة المرجع، وتعمل على تطبيقه دون تلكؤ.

12. السرعة في إخراج الذخيرة اللغوية إلى حيّز التوظيف.

13. توظيف الأصوات العربية الإضافية : ب / ق / ك / ز.

التي نصّت عليها كلّ المجامع اللغوية والمؤسّسات الثقافية العربية. ونهيب بالحِرَفيين والصُنّاع والبرمجيين الذين تقع عليهم مسؤولية تجسيد هذه الأصوات في منظ ومة الخِطاطة العربية.